مواطنة المرأة وجدل الهُويّة

د. مها توفيق شبيطة

دكتوراه فلسفة في الإدارة التربوية

المستخلص

يقدم هذا البحث لمحة عن تطور مواطنة المرأة الفلسطينية وجدل الهوية، وما مرت به خلال الحقبة التاريخية الماضية من تجارب أثرت خبراتها، وساعدتها على إبراز دورها بعد أن اقتصر على الدور النضالي، إلا أنها تصدت لكل التقاليد والأعراف المجتمعية من أجل أن تبقى حارسة لرماد ثورتها التي استمرت على مدى أكثر من قرن من الزمن، وكي تأخذ دورها الاجتماعي والسياسي، لتكون المواطِنة الأولى، وبجدارة داخل فلسطين المحتلة، ولتكن هُويّتها هي المِعول، والأداة الرئيسية لتحافظ على تراث أجدادها وآبائها وحضارتهم. فالمرأة الفلسطينية كما الإنسان الفلسطيني تعاني من أزمة مواطنة وهُويّة، فالمراحل التي مرت بها لم تكن بالسهلة عليها، خاضت فيها حروبا مختلفة سواء كانت سياسية، أم أمنية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم نفسية، والأهم النضالية وخسرت فيها الكثير، فهي تعيش في تمايز هُويّاتي له أثره على الهُوِيّة الوطنية الفلسطينية؛ نتيجة ضيق الأفق السياسي، والأمني، وما يتبعه من غياب لبرنامج وطني بل لغياب هُويّة وطنية جامعة، فالانقسام السياسي أصبح في البيت الواحد وتحت مسميات كثيرة، مما حدا بالمرأة الفلسطينية إلى اللجوء للهُويّة الدينية لتآكل الدولة الوطنية وأيدولوجيتها الموحدة لكل فئات شعبها، فحالة الفقدان للأرض والتشتت الفلسطيني بين بقاع الأرض التي فرضها الاحتلال الصهيوني، شكلّت حافزاً لنساء فلسطين على أن تعيد كتابة التاريخ، وأن تحمي تراثنا الشعبي والرسمي المادي والمعنوي على حد سواء، فحماية التاريخ والتراث هما حجر الزاوية في المحافظة على هُويّتنا الوطنية الفلسطينية، وبذا نفرض أهدافنا باستمرار هُويّتنا الفلسطينية ونضعف موازين الاحتلال الصهيوني.

الكلمات المفتاحية :المرأة الفلسطينية، مواطنة المرأة، الهوية الوطنية، التراث الشعبي، الاحتلال الصهيوني.

woman citizenship and identity argument

Dr. Maha Tawfiq Shabayta
Ph.D. in Educational Administration

Abstract

This research presents an overview of woman citizenship and identity argument, and what she experienced during the last historical era that enriched her experiences and highlighted her role rather than her struggle role. She challenged all community customs and traditions in order to defend her revolt which continued for more than a century, and to take her political and social role to be the first citizen in occupied Palestine, and her identity to be the main tool to save the heritage and the civilization of her grandparents and grandchildren.

The Palestinian woman suffers from the crisis of citizenship and identity, she experienced difficult stages as she fought in different wars whether they were political, security, economic, social, psychological or struggle and she lost a lot. She suffers identity discrimination which affects the Palestinian National Identity due to the narrowness of the security and political horizon and the absence of a national program and a collective national identity. The Palestinian division in each house with different titles, so the Palestinian woman restored to religious identity according to the erosion of the national state and its united ideology for all classes. The loss of land and the Palestinian diaspora imposed by the zionist Israel should not achieve the zionist occupation targets in negating or weakening the Palestinian identity, but we as women should rewrite history and save our popular and official material and moral heritage, as this is the key point in protecting the Palestinian National Identity.

Keywords : Palestinian Women, Women's Citizenship, National Identity, Folklore Heritage, Zionist Occupation.

المقدمة

تتوالى الأحداث السياسية والأمنية على فلسطين قرناً بعد قرن وعقداً بعد عقد، فنكبة فلسطين عام (1948م)، أبقت مجتمعنا الفلسطيني في حالة من المعاناة الدائمة بسبب الاحتلال الصهيوني، تجسدت في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ففلسطين بلد مُتعدد ومُتنوع دينياً ما بين مسلم، ومسيحي، ودرزي، وسامري، ويهودي، ورافق هذا التعدد الديني التعدد السياسي، والتنظيم الحزبي للعديد من الأحزاب التي تجاوزت سبعة عشر تنظيماً وحركة سياسية، لذا من الطبيعي أن يعكس هذا التنوع والتعدد ولاءات مختلفة للمرأة الفلسطينية، فبدلاً من أن تتوجه بولائها نحو وطنها الأكبر، ظهرت فئة توجهت ولاءاتها نحو الدين، والعشيرة أو الأسرة، أو الحزب السياسي، كما أن بروز مشكلة فقدان الشعور بالانتماء الوطني لدى المرأة الفلسطينية، والتي تجسدت في المسارعة إلى أحضان المؤسسات غير الحكومية، ومنها الدولية لتجد لها منفذاً بعد أن نبذتها أحزابها السياسية، وأصبحت مجرد رقم تحت الطلب في مناسبات خاصة، أو في حالة وجود انتخابات يسعى الحزب إلى الحصول على تأييدها، لتطالب بهويتها واستمراريتها في الحياة ولتصنع قرارها المستقل حتى لو كانت من ضمن مؤسسات ذات أجندات أجنبية هدفها احتلالي تطبيعي، كل ذلك أضعف الشعور بالمواطنة لديها.

فالمواطنة ليست هدفاً بحد ذاته، بل إنها تعني وسائل وسبل من أجل المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، كما تتضمن بناء علاقة متبادلة بين الدولة والمواطنين، وتمثل جزءاً من مشكلة الهُويّة، والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها منذ بدء احتكاكها الفكري والثقافي والسياسي والعسكري بالغرب في القرن الماضي، وإذا كانت المسألة قد حُسمت على صعيد الواقع منذ أن تمزقت الدولة العثمانية وتحولت أشلاؤها العربية، وغيرها إلى دول وحكومات قومية وإقليمية، فإن المسألة لم تنته على المستوى الفكري والثقافي، بل ظلت سؤالاً كبيرا يُطرح بشكل أو بآخر .

المواطنة تتسامى على الفئوية لكنها لا تلغيها، والمطلوب أن تتواءم معها وتتعايش، لتكون المواطنة بوتقة تنصهر فيها كل الانتماءات وبقدر الانسجام، والانتظام بين عناصر الولاء والفئوية، تجد المرأة نفسها تنتمي إلى مكانة معينة، لكننا نطرح المواطنة للعمل على وحدة وطنية في ظل التحديات الداخلية، والمتمثلة بالانقسام السياسي بين شطري الوطن والشتات، والتحديات الخارجية المتمثلة بالاحتلال الصهيوني وتكالب الأنظمة العالمية، مما جعل المواطنة فكرة مطروحة كنوع مِن التلاحم الوطني لصد الهجمات الاحتلالية المتكررة، وهنا تتجسد ***مشكلة البحث***، التي نسعى إلى إبرازها، فالمرأة الفلسطينية هي حارسة للشعلة التي لا تخمد أبدا، وهي لا تمثل نصف المجتمع الفلسطيني[1] (2023/3/7) جهاز الإحصاء الفلسطيني، تمثل (49%) بل هي الشعب كله، لأنها زوجه وأم وأخت وبنت لشهيد أو أسير، أو جريح، وهي العامل الحقيقي في تحقيق المواطنة بكل مكوناتها ومقوماتها.

وهنا يبرز التساؤل الرئيس في هذا البحث؛ كيف استطاعت المرأة الفلسطينية النهوض بهويتها بوصفها مواطنة ؟ ويتفرع عنه عدة أسئلة منها:

أ- من الذي يُشكلّ هوية المرأة؟

ب- هل يؤثر الاحتلال على مواطنة المرأة وهويتها؟

ج- ما أثر الهوية الأيديولوجية على مواطنة المرأة الفلسطينية؟

إن غياب العدالة في الواقع الوطني، هو الذي يهدم مستلزمات الوحدة الوطنية ويدق إسفينا في مشروع العيش المشترك والوفاق الوطني، فالحقوق والواجبات لا تتم على قاعدة فئوية أو قومية أو طائفية، وإنما على أساس المواطنة، فهي المعيار والضابطة الوحيدة لترتيب نظام الحقوق والواجبات في ظل الاختلافات السياسية والعقدية والقومية والمذهبية في الدائرة الوطنية، لذا ينبغي أن لا تُشرع وتُسوغ للعداء والافتراق والانكفاء بل للتحاور، والتبادل المعرفي، وإثراء الثقافة الوطنية بالمضامين الحية، والقادرة على اجتراح تعايش حيوي، وفعال بين مجموع مكونات الحالة الوطني، وهنا تبرز ***أهمية الورقة العلمية***.

يفرض موضوع البحث منهجه، ونظراً لتشعب مفردات البحث بين ماض يتطلب تتبعاً تاريخياً، وحاضراً يصف ويتفحص مشكلات قائمة، فقد حرص البحث على تبني منهج علمي مركب متعدد الأهداف والمهام، وهو ***المنهج الوصفي التاريخي التحليلي الوثائقي***.

الإطار النظري للبحث

المواطنة؛ يتطلب الوصول إلى مبدأ المواطنة، وتجسيد مقتضياتها، ومتطلباتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، على المستوى العملي، الكثير مِن العمل، والكفاح للانعتاق مِن كل الدوائر والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع، الذي يؤكد على الحُرية والمساواة بصرف النظر عن المنابت والأصول، ويبدو من العديد مِن المعطيات والتداعيات، أن تراخي الإرادة السياسية في البلدان العربية والإسلامية تجاه هذه

القيم، هو المسؤول إلى حدٍ بعيد عن تدهور الأوضاع، وتقهقرها في مختلف المجالات والميادين، وذلك لأنه إذا لم يشعر الإنسان بإنسانيته، وتُحمى حقوقه مِن الضياع والتلاعب، لا تتوافر لدى هذا الإنسان العلاقة المطلوبة مع واقعه السياسي والاجتماعي .

فهي تعد المفهوم الأساسي الذي تنهض عليه الدولة الحديثة كونها الأساس الدستوري للمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الدولة الواحدة، فهي حقوق وواجبات وهي أيضا أداة لبناء مواطن قادر على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعمل قصد المساهمة في بناء الوطن وتنميته والحفاظ على العيش المشترك فيه. فضلاً عن أنها تشكل موروثاً مشتركاً من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات التي تسهم في تشكيل شخصية المواطن وتمنحها خصائص تميزها من غيرها، وهي بذلك تجعل من الموروث المشترك حماية وأماناً للوطن والمواطن .

وبصفتها شعاراً معاصراً يتقمص مضامين محددة نتاجاً حضارياً لتحولات الغرب التاريخية في عصوره الحديثة بما جعل هذه المضامين مصطبغة بصبغة حضارته الراهنة " العلمانية"، المنطلقة من منظور لا ديني يسمح وفق المنظور الليبرالي الديمقراطي لكل المقيمين داخل حدود قُطر معين بالعضوية المستحقة لجميع الحقوق، ويعطيهم مجال المشاركة في التأسيس السياسي، والتأثير في المجتمع ثقافياً وسياسياً، على الرغم من هذه الصورة المثالية إلا أن الواقع لم يتحقق بها ولا يمكن أن يتحقق بها، لأن أي مجتمع يتشكل من جماعات، لكل منها مطالبها وآراؤها التي تتناقض مع مطالب غيرها مما يقضي بوجود منطلقات مشتركة تضبط حركة الجماعات، وتُحدد مطالبها لذلك كان الحل لتحقيق مواطنة إيجابية هو أن يَكون المجتمع مستنداً إلى قاعدة من القيم المشتركة التي تتقيد بها كل الجماعات المؤسسة له[2].

وفي هذا الإطار تشير تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد، وعمليات نشر المعرفة التي تعيد إنتاج القيم السياسية، والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، حيث تُؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكَبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل[3].

لذلك انعكس سياق التطور التاريخي لهذا المفهوم على تعريفاته المختلفة، فانتقل من الإشارة إلى نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى بلد معين والشعور بالتعلق به أكثر من غيره؛ إلى تضمن أبعاد جديدة تتضمن الحقوق والواجبات والمبادرات والمسؤوليات تجاه النفس وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يَحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتَحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح آفاق ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل بفعالية[4].

لقد كانت المواطنة أساس الانتماء الذي أكد على "الوطنية" هوية للدولة الحديثة كما كانت للدولة القديمة، فالمواطنة انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية، وكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما

يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم سائر العلاقات، كما تنظم العلاقة بينهم وبين نظامهم السياسي والاجتماعي وتخضع هذه العلاقة في معظم الأحيان إن لم يكن في أغلبها لمقاييس النفع والضرر، إنها رابطة ترابية "جغرافية" نفعية لأنها تقوى بمقدار ما يتحقق من نفع لشركاء التراب الواحد، والإنسان في هذا المقام، تقوى مواطنته بكل ما يوجد حوله فوق تراب وطنه من مخلوقات وموجودات[5].

ومن أجل كل ذلك؛ نلاحظ أن ثمّة تداخلات بين المواطنة(citizenship) وبعض المفاهيم الأخرى، مثل: الهوية (Identity) والقوميّة (Nationalism) والأمّة (Nation) ؛ فالهويّة هي حبّ الوطن، والقوميّة هي حبّ الأمّة، والأمّة هي جماعة من البشر يَشغلون حدوداً جغرافيّة معيّنة، ويرتبطون بعضهم مع بعض بروابط وقيم ومفاهيم مشتركة، وفق إطار سياسي معيّن هو الدولة التي تتحمّل مسؤولية صيانة هذه القيم والمفاهيم المشتركة[6].

ولهذا، فالهوية هي ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف باسم" الوطن"، والقوميّة هي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف باسم "الأمّة"، وحبّ الوطن يتضمّن حبّ المواطنين الذين ينتمون إلى ذلك الوطن، كما أنّ حبّ الأمّة يقتضي حبّ الأرض التي تعيش عليها تلك الأمّة[7].

وفي المقابل لا يجوز فرض الانتماء بالقوة على فرد أو أفراد، ينتمون إلى وطن معيّن، ويعتزّون بامتلاك هوية هذا الوطن التي تتعرّض للأذى والإلغاء، كما حدث في الماضي من سياسة (التتريك) زمن الاحتلال العثماني للوطن العربي، وسياسة (الفرنسة) زمن الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، وكما يحدث الآن في سياسة (التهويد) التي يتبعها الكيان الصهيوني/ الاستيطاني في بعض المناطق الفلسطينيّة. الأمر الذي يفرض واجب الدفاع عن الوطن، والتمسّك بالانتماء للوطن الأم، والهوية الوطنية الأصلية، التي سلبها منهم الاحتلال/ الاستعمار .

الهوية الفلسطينية:

تعرف الهوية باللغة العربية بأنها: " حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه من غيره"[8]، وهناك استخدام دولاتي جديد مرتبط بحداثة نظام التسجيل المدني يعطي للهوية معنى آخر وهو " البطاقة"، وهو الاستخدام الأكثر شيوعاً في الحس المشترك الفلسطيني لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. أما في المرجعيَّات الأنجلو سكسونية، فيحدد قاموس أكسفورد الهوية باعتبارها "حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، والمتماثلة إلى حد التطابق التام أو التشابه المطلق"، في حين يرى روبير الفرنسي إنها"الميزة الثابتة في الذات". وهي بذلك تبدو نظاماً ديناميكياً مزدوجاً، ونحن نعتمد في تحليلنا على تخيل الهويّة ضمن شكل تفاعلي دينامي وليس تصادمياً، ونستعير من كلود دوبار[9] تعبير " الهويّات التطويعيّة" التي تفرض وجود هويات متعددة ومتبلدة وسريعة الزوال.

إن نشأة الهوية الفلسطينية "المستقلة" هي نشأة مأزومة أصلاً، لأنها لم تنشأ خلال عملية تجمع قبائل وإثنيات مختلفة في إطار سياسي اجتماعي فكري وهوية موحدة، كما حدث في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر ومنتصفه، بل حدثت نتيجة عملية تفكيك استعماري خارجي بدأ مع ضعف الإمبراطورية العثمانية التي "ورثت" الدول العربية الإسلامية المختلفة في منتصف القرن التاسع عشر، وانهيارها في بداية القرن العشرين(10).

وبما أن عام (1948م)، شهد قيام الدولة الصهيونية، ومنع إعطاء الفلسطينيين دولتهم، سَكنتهم حالة العودة إلى فلسطين التي سارت بموازاة مع روح المساهمة والبناء في المساحات العربية والعالمية المختلفة، فقد توزعت الهوية الفلسطينية على كل الأمكنة لتكتشف لنفسها طريقاً، في أماكن عرفت الاحتواء والصداقة والعمران، وفي مناطق واجهت التهميش واختبرت الاضطهاد. على مر العقود، تفاعلت الهوية مع الرياح التي هبت على العرب بدءاً من الناصرية والقومية العربية والإسلام السياسي وصولاً إلى التغيرات العربية الراهنة وآفاقها، لقد مرت الهوية الفلسطينية، ككل هوية مضطهدة، بمراحل ضمور وبمراحل استعداد وتأمل. إنها هوية عرفتها كل الجبهات والميادين وسط تعرضها اللامتناهي للقسوة والفتك، فبعد كل تراجع تعيد المحاولة وكأن شيئا لم يَقع، وتمر الهوية الفلسطينية بواحدة من هذه المنعطفات، وذلك بسبب تكاثف الصراع على الأرض وما تحمله الهبة الجديدة من تغيرات سياسية مختلفة وبسبب تكاثر الأسئلة الوجودية والخوف على مستقبلها.

ويبدو للملاحظ أن الهوية الفلسطينية تتناثر وتضعف عندما تبتعد عن جذورها التي كونتها وذكرى القرى والمدن المدمرة التي حددت شكل وجودها. فقوة الهوية الفلسطينية ارتبطت دائما بمدى مقدرتها على التحصن في حصنها الاخلاقي وروايتها التاريخية الأولى، لكن ما يلاحظه المواطنون وبفعل الأحداث السياسية والأمنية التي أخذت مداها على الأرض الفلسطينية وبحكم محاولات فرض الواقع الصهيوني، أن الأجيال الفلسطينية هي من تفرض وجودها على الأرض الفلسطينية. فخيبات الأمل تتلاحق بفعل الظروف والأحداث السياسية وآخرها، ثورات (الربيع العربي)، ونظرة المجتمعات العربية لفلسطين وقضية العالم العربي الأولى، إلا أن الأجيال الشبابية الفلسطينية تفاجئنا في كل عقد بثورة أو انتفاضة أو هبة تعيد للأذهان أن قضية العرب الأولى ما زالت قائمة، وهوية الفلسطيني تتجسد في تراب أرضه وتراثه وتاريخه وعروبته وقوميته التي حاولت الإمبريالية الصهيونية محوها أو طمس معالمها والتفرد بالعالم، لتبقى الدولة التي زرعها العالم الغربي على أرض فلسطين قائمة.

فالبعد السياسي الإنساني للهوية الفلسطينية يعزز من مقدرتها على استيعاب كل ما يتداخل معها من عرب وأجانب، فألوف العرب الذين استشهدوا على أرض فلسطين ومنهم الجزائريون والمصريون والمغاربة والعراقيون والسوريون والأردنيون، إنما هم نماذج لهذا التداخل الذي عزز الهوية الفلسطينية بصفتها هوية كفاحية

وإنسانية، فهي هوية حاضنة لحالة مختزلة في قصص عن منزل مصادر، ومفتاح للذكرى، وشجر صبار ينبت مكان قرى مدمرة، وزيتون وبساتين برتقال منهوبة، وقرى محروقة، ومدن مُفرغة وعائلات مشتته ومخيمات متلاصقة.

ونظراً لما سبق، من الطبيعي أن يقف الإنسان الفلسطيني ويتساءل أين تقف الهوية الفلسطينية اليوم؟ فما يفعله الاحتلال الصهيوني من مصادرة للأرض ومن تفتيت للمدن إلى كنتونات تغلق ببوابات حديدية، وتهويد لقدس الأقداس والاستيطان الذي أصبح كالسرطان ينهش الأرض الفلسطينية، كل ذلك تحول إلى كابوس وعبء على الهوية الفلسطينية سواء جغرافياً أم أمنياً أم إنسانياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً. فقيمة الأرض من قيمة الإنسان وتحرير الأرض متداخل مع تحرير الإنسان، فما نشاهده خلال هذه الهبة الأخيرة أو الانتفاضة {القدس}–ونترك للزمن الحكم على مسماها–، القيمة الأكبر التي أعطاها لنا الشباب الفلسطيني بفدائه لروحه ودمه مقابل هذه الهوية التي تجسدت بالعَلم الذي طالما حلمنا أن يُحمل على أكتافنا وعلى سارية تزينه بألوانه الأربعة، وبجواز سفر يوحِد الفلسطيني في كل بقاع العالم، ولا يميزه بأنه يعيش في المناطق المحتلة العام (1948م) أو (1967م)، أو القدس أو الشتات بمخيماته ووثائقه التي أصبحت غير مقبولة عالمياً وحتى عربياً، لذا علينا أن نكون أكبر من خلافاتنا ونترفع عنها لنوحد الهمة التي تتوطد بدماء كل شهيد وشهيدة.

ومن خلال كل ذلك؛ نرى تجذر الفلسطيني في أرضه ورفضه للذوبان في ما يحاول المحتل فرضه عليه من ثقافة وتراث، فالفلسطيني الذي بقي في أرضه عام (1948م)، وأصرَّ على أن يكون أقلية قومية تطالب بحقوق متساوية لهو مثال على تمسكه بهويته الفلسطينية العربية، على الرغم من كل أساليب الترهيب والترغيب التي مورست بحقه لتهجيره إلى دول أخرى، ليبتعد عن أرضه، إلا أنه ظل متمسكا بإرثه القومي، فالملحمة الأسطورية التي يسطرها الفلسطيني على تراب أرضة بإرادته في البقاء برغم جميع العقبات الهائلة، ما زالت مستمرة حتى الآن وبرغم مرور أكثر من (67) سنة على الاحتلال الصهيوني وقبله البريطاني وقبله العثماني، نرى تجذر الهبة الشبابية الفلسطينية؛ نتيجة لفشل كل السياسات التي مورست بحقنا على هذه الأرض، وبسبب كل الاتفاقيات الفاشلة السياسية والأمنية والاقتصادية، وما يسمى "عملية السلام" التي أفرزت بعدها الانقسام السياسي متمثلاً بسياسة الحزب الحاكم {"فتح، الضفة الغربية"، "حماس، قطاع غزة}، وإحساس الفلسطيني بتفتت منظومته الحزبية وانتمائه وولائه لحزب أو حركه أسهمت بطريقة أو بأخرى في تهجير العديد من الشباب بفعل سياسات الضغط المباشر وغير المباشر، أو بفعل الحروب الثلاث التي تكررت على قطاع غزة، واستبسال المقاومة في الدفاع عن نفسها ورد العدوان الصهيوني الإمبريالي، ولنقل العربي في أجزاء منه على أرضنا الفلسطينية، لأن نرجع ونضمد جراحنا من جديد ولنبعث برسالة إنسانية للعالم بمقولة محمود درويش{***واقفون هنا، قاعدون هنا، خالدون هنا، ولنا هدف واحد واحد، أن نكون***}.

الهوية والمواطنة

إن الجدل حول العلاقة ما بين الهوية والمواطنة يبدو عقيماً في ظل التوقعات القائمة بشأن تحقيق مواطنة دولة نتمنى أن تحظى بالحرية، والاستقلال، فالفلسطيني عانى ولا يزال من الشتات، وعدم الاستقرار إلا أنه تم دمج جزء من الفلسطينيين والمعروفين بفلسطيني 48م(حملة الهوية الزرقاء) تحت نموذج مواطنة ليبرالي، على أن يتم إعطاؤهم حقوق المواطنة كشعب مهزوم، والمواطنة في هذه الحالة تعني أن تكون محمياً بالقانون دون أن تكون قادراً على المشاركة في تطبيقه أو وضعه. أما فلسطينيو (القدس المحتلة) فلم يمنحوا إلا صيغة منقوصة، فهم يمتلكون الحق في الإقامة الدائمة (تحت شروط معينة)، ولكنهم لا يملكون حق التصويت، لكن هذا الحق في الإقامة يمكن أن يسحب في أية لحظة، أما الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة فلا يملكون أية حقوق، حيث يستمرون في العيش تحت الاحتلال العسكري المستمر، لقد خلقت فترة ما بعد أوسلو هوة واسعة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وفلسطينيي الشتات من جهة أخرى حيث جرى تهميش فلسطينيي الشتات وإهمالهم، كما أن الانقسام غير المسوغ بين شطري الوطن {الضفة+ غزة}، وما نجم عنه من حروب توالت على قطاع غزة وفقر وارتفاع في معدلات البطالة، وهجره أعداد كبيرة منهم، عمقت الاحتلال الصهيوني على مجمل الأرض الفلسطينية، وأظهرت أن اتفاقية أوسلو وما بعدها من اتفاقيات أمنية واقتصادية ما هي إلا تنويم مغناطيسي للفلسطيني، ولكن ذلك لا يعني إذا غابت الدولة أن الهوية مشتتة وغير واضحة المعالم .

فالولاءات الفلسطينية تتغير حسب السياق، فكما هو معروف تاريخياً، فإن إعلانات الهوية تتأرجح ما بين اعتبارات مختلفة (فلسطين كجزء من سوريا الكبرى، فلسطين الجنوبية) مروراً بالثلاثينيات (ثورة 1936) والتي جسدت دوراً أساسياً في تجذير الوطنية الناشئة، وبدأ الخطاب الوطني بتبني هوية وطنية تمزج العروبة والإسلام وباستحياء "الفلسطنة"[11]، واستمرت هذه السياسات (الخاصة بالهوية) الفلسطينية الجديدة تتأرجح إلى وقت النكبة التي كانت حدثاً مؤسساً في ميلاد الوطنية الفلسطينية وفي الهوية وفي "الوعي الوطني الفلسطيني" ولم تزل. ثم تلاها صعود تيار " الفلسطنة" الذي حول نحو وطننة الهوية الفلسطينية؛ فما نحتاجه هو"وطننة الفضاء الاجتماعي"(مأسسة وطنية، أدلجة وطنية)، وإلى تغيرات الهوية[12]، كفاعل أساسي في الذاكرة الجمعية الفلسطينية باعتبارها المرجعية الجغرافية والثقافية والتاريخية، لذلك أصبحت المواطنة الفلسطينية معضلة مع تأسيس السلطة الفلسطينية.

لقد منح اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية حق إصدار قانون أساسي فقط، وكانت المسودات الأولى لهذا القانون الأساسي تعكس حقيقة عجز السلطة الفلسطينية عن تعريف من هو الفلسطيني، وفقا لمبادئ الوطنية الفلسطينية، وتفضيلا عن إقامة فصل رسمي بين الوطنية / الهوية الفلسطينية والمواطنة الفلسطينية، فإن المسودات الأولى للقانون الأساسي أجلت تعريف المواطنة إلى فترة لاحقة في المستقبل[13].

فالتمازج في الهوية وتراتبها، أي تداخلها من خلال عملية تاريخية مزجت بين المحلية والوطنية[14] والقومية (العربية) والدينية (الإسلامية والمسيحية) والعالمية (الكونية)، لذا تعني الهوية مجموعة من التراتبات المتغيرة حسب السياق، وهي لا تعني التماثل، وإن خصوصية الهويات الاجتماعية لا تلغي المشترك، وما يعتقده[15]، إن ولادة الوطنية تسبق ولادة الدولة، فأشكال الهوية الاجتماعية ما قبل الدولية تتعايش مع أشكال الهوية ما بعد الدولية ولا تتناقض معها إلا في التمثلات الدولية التي ترى أن الهوية الوطنية تقوم على التشابه والتماثل، ولكنها قد تؤثر على الشعور بالمواطنة التي تسمو على الانتماءات الخاصة لصالح الانتماءات العامة التي تعود للظهور، والتوكيد عليها أثناء أزمة دولة أو أزمة مشروع اجتماعي، أو أزمة نظم اجتماعية تمارس التميز الاجتماعي لصالح شرائح، أو فئات اجتماعية محددة بعينها على حساب شرائح أخرى.

ووفقاً لذلك؛ نقول أنه عندما تحلو الأرض في أعين ساكنيها، فينعمون بخيراتها، وثمراتها، ويطمئنون إلى وجودهم عليها، تنبت لهم فيها جذور، تشدهم إلى الأعماق، ويثمرون حباً، وتعلقاً، وغِيره، فالحب انتماء، ولا يمكن أن ينتمي الإنسان إلى شيء لا يحبه، كما أنه لا يمكن أن يحب دون أن يشعر بالانتماء إلى ما يحب، أو بانتماء ما يحب إليه، وانتماء الإنسان إلى الأرض يتبلور عبر المواطنة الصحيحة تلك الرابطة بين الإنسان والوطن، وهذه الرابطة لا يدركها الإنسان، إلا بالتربية على المواطنة التي تعلم الإنسان أن يكون حراً في وطن تسود فيه الحرية والديمقراطية[16].

فمفهوم المواطنة شهد عدة تغيرات أدت إلى تغيير معانيه، ومصطلحاته وظهور أنواع من المواطنة لم تكن موجودة من قبل، فحركات الهجرة الواسعة المدى الاختيارية أو القسرية، وانتقال العمالة من قطر لآخر، بل من قارة إلى أخرى، سواء كانت شرعية أم غير شرعية، وتفتت المجتمعات، وانقسام الدول، وانفصال الأقليات، والمطالبة المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية، والمعارك الضارية للدفاع عن الهوية، كل هذه العمليات المعقدة كانت وراء اهتزاز المفهوم التقليدي للمواطنة، وبروز الحاجة إلى صياغات جديدة لهذا المفهوم القديم[17].

فالمشكلة لا تكمن في حصرية المواطنة، وإنما في دلالاتها المختلفة تماما من مرحلة تاريخية إلى أخرى، مع احتفاظ المفهوم ببعض المعاني القديمة في طبقاته، فانتقال العضو في المدينة إلى " العضو في الوطن " في حال الدولة الوطنية، أو مواطن بمعنى مشارك في الوطن مجاور فيه لمواطنين آخرين، مع تغير مفهوم الوطن تاريخياً، فمفهوم المواطنة في عصرنا هذا يحمل توتراً بين المواطنة كحقوق مشتقه من كون المواطن فرداً حراً متساوي الحقوق لأنه مواطن، وبين المواطنة كعضوية أو شراكة يترتب عليها وتشتق منها أسهم أو مستحقات[18].

بل إن تحديد هذه الحقوق والمسؤوليات كان مهمة قام بها الذكور، ولعل نضال المرأة من أجل تغيير مفاهيم المواطنة (سواء بالتركيز على الشريعة أم على تشريعات الدولة)، من خلال منظور يراعي شواغل المرأة هو نضال يتحدى الخطابات الذكورية للمواطنة، مما يعطي الأمل للعديد من نساء المنطقة[19].

لذا ظهر الضعف في مواطنة المرأة، وعدم وجود الضمانة في الحصول على المساواة في الفرص المتاحة، والمساواة في الأجور والمساواة في المعاملة في مكان العمل، وتمكينها من الدخول، والمشاركة في جميع مستويات اتخاذ القرارات، كله يعود إلى مصادر متعددة للتمييز، تتضمن قانون الأحوال العائلية، والبنية البطريركية التي تعظم دور الذكور في العائلة، والعشيرة على حساب المرأة فيها، ومشاركتها بنسبة ضئيلة في العمل، والاستقلال الاقتصادي والمشاركة السياسية، وإن العمل على تغيير القوانين يمكن أن يكون الخطوة الأولى نحو تطوير حياة النساء.

كيف استطاعت المرأة الفلسطينية النهوض بهويتها كمواطنة؟

المعروف لكل متابع أو باحث في تاريخ الشعب الفلسطيني، وثورته ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية؛ أن المقاومة الفعلية استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية على الجماهير الشعبية، وفي خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية بالمشاركة مع الرجل، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية، وقامت بدورها في تأمين المعدات والسلاح والغذاء والمعلومات، "وبعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت ومنهن من لبست الزي العسكري، وتدربت على المقاومة المسلحة، "مثل فاطمة غزال"، التي استشهدت في "معركة وادي عزون"، ومناضلة أخرى أطلقت النار على ضابط بريطاني في مركز جنين وأردته قتيلاً، وأخريات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع وعشر سنوات، إلى جانب "أخوات القسام" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن"، وفي الجانب الآخر من الصورة نجد أن "نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء، من العائلات "العليا"، المدنية والمتعلمة، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي، ومحدودة بحدود هذا الوعي[20] .

لذا؛ لم يكن متوقعاً من النساء الفلسطينيات اللواتي كن يعتبرن مطيعات ورجعيات ومضطهدات تحت الحكم البريطاني، ومن ثم الصهيوني فيما بعد، أن يقمن بدور نشط في إدارة مجتمعهن، ولا في نشاطات المقاومة ضد السيطرة الاستعمارية، وشارك الرجل في هذا التناقض تجاه دور المرأة، ونتيجة لذلك، واجهت النساء وضعاً غير واضح، حيث طالبن برغبة فطرية بالمساهمة في تحرير بلادهن، وفي الوقت نفسه، شعرن بأنهن مقيدات ليبقين في الظل، وينهضن بأعباء البيت والأسرة، ورغم وجود تحرك بين شرائح نخبوية معينة من النساء في فلسطين منذ أوائل العشرينيات لإقامة منظمة سياسية، إلا أنه ظهرت ضغوطات مماثلة على النساء، ليكن حافظات أساسيات للقيم التقليدية، وليحافظن على الهوية الفلسطينية، فتردد الرجل الفلسطيني في السماح للمرأة بالمشاركة بشكل قوي في النضال الوطني في الثلاثينيات والأربعينيات، كان من نتيجته أن

ظلت المرأة الفلسطينية تحتفظ بموقع متخلف في الخطوط الخلفية للثورة، والذي ساعد بدوره في فقدان الأرض سنة (1948م)[21] .

ولتحافظ المرأة على وجودها، شكلت الأطر النسائية الجماهيرية في السبعينيات، وعبرت بذلك عن نضوج كبير في تجربة الحركة النسائية الفلسطينية في ربطها بين العاملين الوطني والنسائي، انطلاقاً من أن هناك ربطاً جدلياً بين تحرر المجتمع كله، وتحرر النساء فيه، بحيث تستطيع النساء من خلال المشاركة في العملية التحررية الكلية، أن يحافظن على قدر من الخصوصية يمكنهن من طرح مشاكلهن الخاصة، بحيث تنمو الشخصية النسائية أو الهوية النسائية من خلال التفاعل العضوي بين معطيات التحرر الوطني والاجتماعي[22] .

ومع تطبيق جزء من اتفاق أوسلو وانطلاق مرحلة الحكم الذاتي، برزت أولى المنظمات النسائية التنموية والمطلبية المستقلة عن الأحزاب السياسية وأخذت على عاتقها طرح القضايا الخاصة بالمرأة الفلسطينية ومعالجتها، ومن ناحية أخرى سعت إلى تفعيل الجدل، والنقاش حول الديمقراطية والإسهام الشعبي، وحرصت هذه المؤسسات على أن تكون لها برامج عمل وأولويات خاصة بها، إضافة إلى أن مصادر تمويلها كانت مستقلة عن بقية المنظمات والأحزاب السياسية، وقد ركزت جهودها بالدرجة الأولى على المطالبة بسن قوانين مدنية والاعتراف بالحقوق المتساوية للجنسين في جميع المجالات والمشاركة في السلطة السياسية ومواقع اتخاذ القرار وتغيير صورة النساء في وسائل الإعلام[23] .

وقد أثر تقسيم الحركة النسائية الفلسطينية، إلى اتحادات منفصلة تابعة للفصائل على العلاقات الديمقراطية داخل المنظمات النسائية، ففي ما جرى من انتخابات كان الفوز في غالب الأحيان للقيادات النسوية الحزبية التنظيمية، ولذلك فقد عانت المنظمات النسوية من الفئوية السياسية، بحيث لم تستطع الاتحادات المختلفة تحقيق أي اندماج حقيقي في اتحاد واحد هو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فهذا الاتحاد، وبسبب النزاعات السياسية بين الأطر المنضوية في إطاره، يعاني من الضعف، وبسبب القيود المفروضة والمتجسدة في أنظمته الداخلية لا يستطيع استيعاب المزيد من العضوات الجديدات اللواتي يرغبن في الانضمام إليه، أكان ذلك على صعيد الأفراد، أم الأطر النسائية الجديدة[24].

وخلاصة ذلك، نلاحظ أن التاريخ النسوي في فلسطين، لا ينفصل عن التاريخ السياسي للبلاد بجميع توجهاته وتناقضاته، لذا وضع مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول الأعمال، فقضية المرأة من أجل المساواة والتحرر، لم تفرزها اتجاهات نسائية مستقلة، بل طرحت دائما بوصفها رافدا للسياسة ومهمة من مهامه، وحتى كنتاج لمبادرات القوى السياسية في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، إن جذور طرح قضية المرأة في فلسطين، لم تكن ضمن سيرورة صراعات، وتناقضات داخلية كما حصل في الغرب، حتى لو كانت موجودة موضوعيا، فالقضية النسوية لم تنفجر كقضية، وإخضاع الوطن للاحتلال الاستعماري بالقوة والعنف، مما جعل التناقض الأساسي بين الشعب بكل فئاته وشرائحه، وبين الاحتلال محيداً للتناقضات

الاجتماعية، الطبقية، والنوع – اجتماعية فبدت ثانوية، وأصبحت كل الأدوات الأخرى من نقابية، ونسائية، وطلابية أدوات استخدامية لتدعيم الكفاح الوطني، فبالتالي، جاء انخراط المرأة في ساحة الصراع بدافع من حسها الوطني، وليس انطلاقاً من وضعها وقضيتها الخاصة.

من الذي يشكل هوية المرأة؟

تتشكل نظم الهوية في ظل إطار ثقافي مثير للتساؤل، وتتخذ أشكالاً لتلك الثقافة، وتدمجها بقيم رمزية معينه يتكون من خلالها المضمون الكلي للثقافة، وتتسم نظم الهوية بالمرونة الشديدة وإن كانت بعض ملامحها الحديثة قد حلت محل الأقدم منها دون حدوث خلل في نظام الهوية الجماعية للجماعة.

إذ يجسد كل من التعليم، والتنشئة الاجتماعية، والتراث الثقافي دوراً في إكساب الهوية، وتعميق الانتماء، حيث يذهب الكثيرون إلى أن اهتمام برامج التعليم بالتراث، وبالتاريخ وبالثقافة المحلية اتجاه في الطريق الصحيح، كما تساعد مكونات هذه المجالات على أن يتعرف أفراد المجتمع على خصائص ثقافتهم، وحياتهم على أمل أن تتشرب الفتاة قيما تقوي صلتها ببلدها، وتجعل منها مواطنة ملتزمة، ولاؤها الأول لمجتمعها، ولثقافتها ويلاحظ أن هذه الدعوة تنامت أكثر في عصر العولمة، وكأن هذا الأسلوب هو السبيل ضد الغزو الثقافي، وضد تلاشي الشخصية الوطنية أو القومية، وذوبانها في ثقافة عالمية[25] .

فالأسرة هي أول مصنع للحياة الاجتماعية، وأهمها في إنتاج الوجدان الثقافي الوطني، بوساطة شبكة القيم التي توزعها – من خلال التربية – على سائر أفرادها، وتلقنهم إياها بوصفها الآداب العامة الواجب احترامها، والمقدسات التي يتعين الالتزام بها وكما تلقن الطفلة في هذه المؤسسة التكوينية من مؤسسات الإنتاج الاجتماعي لغتها، ومبادئ عقيدتها، والقوالب الأخلاقية العامة والعليا لسلوكها، كذلك تلقن بعضنا من المبادئ المؤسسة للشعور بالأنا الجمعي؛ أي هوية الجماعة الوطنية التي تنتمي إليها، وقد تهتز في مراحل الشباب– أي في لحظة الانفصال عن مرجعية الأسرة – ثقة الفرد الاجتماعي في سلطة الأب وشرعيتها، أو قد يتعرض اعتقادها الديني إلى أزمة شك، أو قد يختلط عليها شعور الحنق على النظام السياسي، والاجتماعي بالحنق على وطن مجحف (فتصبح الهجرة إلى الخارج – مثلاً – حلاً سحرياً) غير أن هذه السلطة جميعها تظل تتمتع بالاستقرار، والرسوخ في وجدانها، ووعيها طيلة فترات التربية التي تتلقاها داخل الأسرة، بل حتى حينما تجنح إلى التمرد عليها في طور الشباب، لا يقطع معها قطيعة كاملة، إذ تظل أثارها في سلوكها فاعلة على هذا النحو أو ذاك ، وبهذا القدر أو ذلك[26].

وتمثل المدرسة مؤسسة الإنتاج الاجتماعي الثانية؛ التي تستكمل عمل الأولى، وتنتقل بأهدافها إلى مدى أبعد من حيث البرمجة والتوجيه، ربما كانت المدرسة أسرة ثانية للنشء، تمارس الوظائف التربوية عينها؛ غير أن موطن القوة فيها أنها تفعل ذلك على نحو نوعي متميز، ففضلاً عن قدرتها على صقل تكوين المرأة الاجتماعي، وتنمية ملكة التحصيل، والإدراك لديها بدرجة لا يستطيعها الفعل التربوي الأسري، وتتفرد

بكونها تنتقل بتوعية من حدود "الجماعة الطبيعية "(أي الأسرة) إلى رحاب الجماعة الوطنية، وعند هذه النقطة بالذات تؤدي المدرسة، وظيفة إنتاج ثقافة وطنية أو قل أساسيات تلك الثقافة، من خلال توحيد الإدراك وتركيزه على برنامج عام على صعيد الوطن برمته، أو من خلال بث وتكريس جملة من المبادئ التي تؤسس لقيام وعي بالأنا الجمعي (الوطني).

والملاحظ اليوم كما لو أن العياء دب في أداء هاتين المؤسستين، ونال من وظائفهما التربوية والتكوينية، ومن قدرتهما على الاستمرار في ممارسة أدوارهما التقليدية الفعالة في إنتاج، وإعادة إنتاج منظومات القيم الاجتماعية، ورصيد الوعي المدني، اللذين يؤسسان البُنى التحتية للثقافة الوطنية وللسيادة الثقافية! وفي زعمنا أن هذا الخلل – الطارئ على العمل الوظيفي "الطبيعي" للأسرة وللمدرسة الوطنية – إنما كان ثمرة مُرة لحقيقتين تقوم على وجودهما، ورسوخهما أوفر الدلائل، هما إخفاق النظام التعليمي، وتفكك بنية الأسرة في امتداد الانهيار الكامل – والشامل – لنظام القيم.

ويمثل التراث رأسمالاً رمزياً وذاكرة جمعية للأمة، وإنه لا قيمة لفهم، واستيعاب التراث الفكري، وعمقه الحضاري بمعزل عن أسئلة الحاضر ورهاناته، لأن الخلاف ليس من أجل التراث بل الخلاف على التراث من أجل الحاضر، فالمنتصر في معركة تأويل التراث واحتكار تمثيله هو الأقدر على امتلاك الحاضر.

وما تدركه المرأة الفلسطينية، وتسعى جاهدة على ترسيخه في ذهن الطفل الفلسطيني هو حبه، وانتماؤه لتاريخه ولغته الأم (اللغة العربية)، وتراثه الفلسطيني بكل مقوماته، وما نراه يتجسد على أرض الواقع من استخدام إسرائيل الصهيونية لتراثنا في كل المحافل الدولية، واعتبارها له بأنه المشكل الأول لتراثها من الثوب الفلسطيني الذي تتزين به المرأة في كل مناسباتنا القومية والوطنية والمحلية، واستخدامها للمطرزات التراثية في أثاث البيوت، وبيعها في الأسواق الأمريكية والأوروبية على أنها منتج صهيوني.

كما تكتسب الحياة الجامعية أهمية كبيرة في تنمية، وصقل البناء الاجتماعي للفرد بسبب الدور الأكاديمي، والنشاطات اللامنهجية للجامعة، وكذلك طبيعة الظروف التي توفرها الحياة الجامعية لتطوير أدوات التواصل، والتفاعل الإنساني بين الأفراد بعضهم ببعض، وبين الأفراد والمؤسسة الجامعية، حيث توفر النشاطات المختلفة داخل الحرم الجامعي من مجالس طلبة وكتل طلابية، تمكن الطالب من الانتقال إلى الحياة السياسية وتداعياتها والصراعات بين التيارات السياسية، فكلما توافرت الأجواء الديمقراطية، وأسهمت المسيرة الأكاديمية في خدمة التفكير الديمقراطي من خلال نقل الطلبة لتجاربهم إلى الحياة العملية خارج أسوار الجامعة كلما زادت مساهمتهم في ترسيخ، وإشاعة مفاهيم المواطنة في المجتمع بأسره[27].

والأحزاب السياسية الفلسطينية لها الدور الأكبر في تشكيل مواطنة المرأة الفلسطينية وهويتها، إلا أن ما نلاحظه من عدم الرضا سواء على صعيد دور، ومكانة المرأة داخل هيئاتها ومستوى تأثيرها في صنع القرار، أو على مستوى حضورها ضمن النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك، وحجم تأثيرها في عملية صنع القرار

الوطني، ما يعني تراجع دور المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي،والذي عكس أثارا سلبية على الأحزاب في فلسطين، والوطن العربي، ونلمس أثر هذه الظاهرة، في محدودية الدور الذي تقوم به المرأة الفلسطينية تجاه الانقسام السياسي الحاصل بين شقي الوطن، ويبدو أن جذر المشكلة، لا يتوقف عند التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه فحسب، بل أيضاً في تكريس ثقافة الخضوع والاستتباع لدى المرأة، في إطار التخلف الثقافي العام من ناحية، وضعف أو غياب الوعي بممارسة الديمقراطية في السلطة والأحزاب والفصائل، ذلك إن قيم احترام التعددية الفكرية والسياسية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام الاختلاف، وغيرها من القيم، تحتاج إلى تعزيز، بحيث تشكل الديمقراطية قاعدة تنظيمية، وأخلاقية صالحة لإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، بل والمجتمع برمته.

هل يؤثر الاحتلال على مواطنة المرأة وهويتها؟

استمرت إسرائيل الصهيونية بعد احتلالها للضفة الغربية، وقطاع غزة في مصادرة الأراضي، وزرعت الضفة الغربية ومحيط القدس بالمستوطنات، وقامت ببناء الجدار العنصري الحاجز الذي التهم جزءاً كبيراً من الأراضي، وما بقي للفلسطينيين حتى اليوم يقرب من نصف مساحة الضفة الغربية، أي إن إسرائيل قد استولت على ما يقرب من (92%) من مساحة فلسطين التاريخية، ومن الطبيعي أن تؤثر مصادرة الأراضي، والاستيلاء عليها على الهوية الفلسطينية.

ونستطيع القول؛ إن ما تمارسه إسرائيل الصهيونية على الأرض من خلال سياسة الأمر الواقع، من قتل، واعتقال، وهدم بيوت، وتجريف أراض، وقطع الأشجار، والاستيلاء على مصادر المياه، وسياسة الحواجز العسكرية، والإذلال على الحواجز، وعزل المناطق عن بعضها في بوابات، وعزل مدينة القدس، وسياسة التهجير، كل ذلك من أجل تحقيق العقاب الجماعي للمجتمع كله، ومن البديهي أن يأتي ذلك كله في سياق تحطيم الهوية الفلسطينية[28].

لذا يمكن القول إن إسرائيل حققت نجاحا في الاستيلاء على الأرض، ولكنها لم تنجح في إنكار وجود الشعب الفلسطيني، لذا لجأت إلى تدمير هويته ونفيها لينسجم ذلك مع احتلالها لأرضة، لكن الحق الفلسطيني لن يزول بالتقادم، إن حافظ الشعب الفلسطيني على هويته، لذا لا تكف إسرائيل عن محاولات نفي العناصر الأخرى من مكونات الهوية وهي: التاريخ، والتراث، والتطلعات، والطموحات في الحرية والاستقلال، ودون نفي أو تدمير هذه الرموز سيظل المشروع الاستعماري، كما ستظل إسرائيل كياناً طارئاً مصطنعاً لن تتحقق له الحياة الطبيعية، ولهذا جندت إسرائيل كل قواها المختلفة من عسكرية، وإعلامية، وعلمية، وتربوية، ودينية، واقتصادية وسواها من أجل تفكيك الهوية الفلسطينية ونفيها، واستعملت أساليب متنوعة لتحقيق أهدافها[29].

وتعددت أساليب نفي الهوية الفلسطينية بسبب غناها بالرموز المشتركة من جهة، وفي المدى الواسع للاتفاق حول هذه الرموز من جهة أخرى، وتتعلق هذه الرموز بسائر نشاطات الحياة الفلسطينية؛ فهي رموز دينية ولغوية، وتاريخية وجغرافية، وهي رموز اجتماعية ورموز في العمل وفي دورة الحياة وفي الطعام والشراب واللباس والفنون، وسائر مناحي الحياة وهذا ما يدفع الإسرائيليين إلى العدوان على الرموز في كل جانب من جوانب الهوية الفلسطينية، وهذا ما يستدعيهم أيضا إلى استعمال كل الأساليب الممكنة والمختلفة لنفي الهوية أو تشويهها .

ومن باب أخر نرى المفارقة الكبرى، مساهمة الاحتلال، في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في (1976/4/12م) بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة (1955)، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ (21) سنة فما فوق، ومن ضمنهم النساء، بالتصويت في الانتخابات البلدية، وقد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة "الحكم الذاتي" بديلاً للقيادة الوطنية في {م.ت.ف}، ولا شك أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات أسهمت مع مشاركة الرجل في إفشال المخطط الصهيوني، حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية ومشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن وتعرضهن لأحكام قاسية وطويلة[30]، وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها انتخابات البلديات عام (1976م)، ومع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل "لجنة العمل النسائي" في الضفة الغربية في (آذار / 1978م)، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من جميع الفصائل، والانتماءات السياسية، تلاها تشكيل أطر نسوية جديدة مثل "لجنة المرأة العاملة" (1980م)، و"لجنة المرأة الفلسطينية" (مارس / 1981م)، و"لجنة المرأة للعمل الاجتماعي" (حزيران / 1982م)، تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية والقضايا الاجتماعية التي تخص المرأة بالذات مثل تحرر المرأة ومساواتها بالرجل من حيث الأجور، والعمل وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية كالعناية بأسر المعتقلين، والزيارات التضامنية للمعتقلات[31].

ويعد استمرار زخم النضال النسائي بعد هزيمة (1967م)، الذي فرض على النساء الفلسطينيات مواجهة تداعياتها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والنسائية، فأسسن الجمعيات الخيرية، وساهمن في مواجهة مخططات الدولة الصهيونية الهادفة إلى تذويب الهوية الفلسطينية، فنظمن الاعتصامات، وشاركن في الإضرابات والمظاهرات التي ووجهت بحملة قمع إسرائيلية واسعة أدت إلى اعتقال المناضلات وإبعاد بعضهن وفرض الإقامة الجبرية على أخريات[32].

ما أثر الهوية الأيديولوجية على مواطنة المرأة الفلسطينية؟

منذ بداية القرن العشرين، والجدل حول مواطنة المرأة لم ينقطع[33]، ولم يتغير في جوهره ومحتواه، وإن اختلفت حِدته من فترة زمنية لأخرى، وفقاً للمزاج العام، أهو محافظ أم ليبرالي؟ اشتراكي أم ديمقراطي؟ وخلال تلك الفترة ظهرت عدة اتجاهات حول هذا الموضوع، تختلف من معسكر إلى آخر وأيضا داخل المعسكر الواحد على حدة.

أدى استعمار فلسطين مباشرة من قبل بريطانيا والكولونية الصهيونية، إلى منع المجتمع الفلسطيني من تطوير طبقاته الاجتماعية، وتطورت شرائح الطبقة البرجوازية بشكل مشوه، بحيث لم تسمح الإمبريالية البريطانية للفلسطينيين بتطوير الصناعة، الأمر الذي منع تطور برجوازية صناعية حديثة ومتطورة، وأدى هذا لتأخير تطور وعي قومي علماني، مُتماسك وشامل لسائر الفلسطينيين، ونتيجة للضغط العمودي القمعي والاستعماري، وجد الشعب الفلسطيني نفسه يطور وعياً قومياً فجاً وغير ناضج، فحركاته السياسية كان يقودها رجال دين، وعائلات متنفذة ومالكة للأرض بالرغم من عدم وجود نظام إنتاج إقطاعي، وكان يشذ عن ذلك الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي يرجع بأصولة إلى حركة صهيونية يسارية من بين المستوطنين اليهود تدعى"بو عليه تسيون سمول" أي عمال صهيون اليساريون، وكان الحزب الشيوعي الفلسطيني هو الحزب العلماني الوحيد الذي لم يرأسه مالك أرض كبير[34].

ففي مطلع ومنتصف الأربعينيات من القرن الماضي، قامت شرائح من البرجوازية الفلسطينية، بتأسيس عدد من الأحزاب السياسية، وهذا تم بالرغم من ضعفها البنيوي، ونتيجة لازدياد الغليان الشعبي في الشارع الفلسطيني على أثر ازدياد عدد المستوطنين الصهاينة، وازدياد البطش الاستعماري البريطاني، ومن ثم ازدياد المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني، وللسياسة الاستعمارية، حيث استطاعت البرجوازية الفلسطينية، وبمساعدة مثقفيها من إقامة ستة أحزاب سياسية، وذلك منتصف الثلاثينيات، وكان أولها حزب الاستقلال[35].

فقبل النكبة كان الفلسطينيون موزعين بين تيار عروبي– قومي– سوري، وتيار ديني– غير مسيس– وبعد النكبة توزع الفلسطينيون إلى خريطة فكرية وسياسية متشعبة(قومية، يسارية، تيارات توفيقية، إسلامية) مما تسبب في جدل فكري سياسي طوال عقود الاحتلال إلى اليوم حول شكل وآلية صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية، كما تسبب هذا الجدل– الذي وصل فترات حد التناحر — إلى عدم الاستقرار على برنامج وطني توافقي[36].

كما أدى قيام منظمة التحرير الفلسطينية إلى استنهاض، وبداية بلورة الوعي الوطني الفلسطيني، والهوية الوطنية الفلسطينية، خاصة على صعيد التجمعات الفلسطينية المختلفة، والتي استقبلت هذا الحدث بالترحاب والتأييد، وزاد من عملية البلورة قيام المؤسسات المختلفة، وخاصة جيش التحرير الفلسطيني، والإذاعة ومركز الأبحاث، والصندوق القومي الفلسطيني، ومكاتب المنظمة في مختلف بلدان العالم،

والاتحاديات الشعبية الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني ودوراته المتلاحقة، واللجنة التنفيذية للمنظمة[37].

ومن خلال هذا التناقض، نشير إلى أن تراجع دور الحركة النسائية، كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين، يعد انعكاساً مباشراً عن تراجع دور أحزاب التيار اليساري الديمقراطي، في تفعيل القضايا، والمطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة، وإذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية والذاتية، إلا أنه شَكَّل غطاء، أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية، نحو العمل في المنظمات، والمؤسسات الأجنبية غير الحكومية، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو بصورة غير طبيعية، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، بل وأسهمت في خلق المناخات والمغريات المادية، التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، وتحويل معظم النشاطات النسائية، والمجتمعية الأخرى، وتمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل السياسي ودوره في العمل الجماهيري المنظم، استجابة لإغراءات NGO'S.

لكن ما كنا نراه سابقا، من التزام للمرأة الفلسطينية بقضيتها الوطنية هو إصرارها على تأطير نفسها ضمن حركة حزبية سياسية، مثل الحزب الشيوعي الأردني، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب، وهي الأحزاب النشطة في تلك المرحلة، وكان لهذه المشاركة مدلولات جديدة عبرت عن وعي ونضج، كون اشتراك النساء لم ينحصر في جمعيات نسائية وكفى، بل في حركات اجتماعية وسياسية عامة، ولكن وضع النساء العام في ظل هذه الأحزاب بقي مرتبطاً بأدوار تقليدية، وبقيت تجربة المرأة الحزبية فردية، عجزت عن نقل هذه التجربة إلى قطاعات أوسع من النساء، نتيجة لغياب برنامج، وآليات تتبنى المساواة بشكل حقيقي، مما أبقى المرأة الحزبية مغتربة في وعيها عن مجتمعها، وتعاني في الواقع من التمييز ضدها في داخل الحزب[38].

فمصداقية الموقف الموضوعي إزاء المرأة، من وجهة نظر الأحزاب، والحركات السياسية، وخصوصاً ذات الأيديولوجيا اليسارية، يجب ألا ترتبط بالأزمة المجتمعية، وقيمها الهابطة وتقاليدها الرجعية، وأن تؤكد نظرياً، وعلى صعيد الممارسة، على رؤيتها التقدمية، التي تقوم على توسيع، وتعزيز الحقوق المدنية، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن تلتزم بتطبيق شروط العضوية فيها —كما نصت عليه مواثيقها – ، بالنسبة للرجل على وجه الخصوص، يجب أن يتخذ موقفاً علمياً تقدمياً من مسألة المرأة، وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف عبر ثقافة داخلية تقوم على نبذ التعصب، وإعطاء دور أساسي للمرأة، مساوٍ لدور الرجل، وأن برنامجها نحو المجتمع، برنامج ديمقراطي يقوم على دعم حقوق المرأة، خاصة المشاركة السياسية، وأخذ مكانتها في كل القضايا السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقانونية وغير ذلك من قضايا الحياة، وذلك انطلاقاً من أن المرأة تستطيع أن تؤدي دوراً رئيساً؛ لأنها تمثل نصف المجتمع، وأن ثقافة الديمقراطية، ونبذ التعصب تصب في مصلحة المرأة وحقوقها، وحرياتها، مثلما تصب باتجاه إنهاء الانقسام، وتراجع الاتجاهات التعصبية ووحدة واستقرار المجتمع، لأن جذر المشكلة يعود —ضمن أسباب

متنوعة– إلى ضعف مصداقية، ووعي الأحزاب بمبادئها وأفكارها، وضعف منهجيتها الديمقراطية، وممارستها إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة، والحوار مع المرأة كند حقيقي للرجل .

لذا نستطيع القول؛ أنه لا يوجد للأحزاب السياسية رؤية اجتماعية خاصة بمكانة المرأة في المجتمع، وبحقوقها، بحيث عَكس التوزيع الجغرافي، والتشتت نفسه بقوة على درجة مشاركة المرأة في النضال، واقتصر العمل الوطني على الطالبات، والمتعلمات، وبعض الحزبيات، وارتكز العمل النسوي عبر الجمعيات على العمل الإغاثي، وبعد الإعلان عن منظمة التحرير الفلسطينية عام (1965م)، نظمت النساء مؤتمراً في القدس، انبثق عنه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي ركز على أهمية تنظيم النساء لتحرير فلسطين بالدرجة الأولى[39] .

أما على مستوى الأوضاع، والعلاقات الداخلية لهذه الأحزاب، فإن من واجبها، العمل، وبشكل دائم على تعزيز دور المرأة على مستوى اتخاذ القرار، في كافة الهيئات والمؤتمرات الحزبية، فضلاً عن الاهتمام بنوعية الأنشطة، والبرامج والفعاليات السياسية العامة، وكذلك الخاصة، الموجهة للمرأة التي تستهدف نشر ثقافة الحداثة، والتنوير والمواطنة، والديمقراطية والمساواة بين الجنسين [40].

في ضوء ما تقدم، فإن من أهم أولويات فصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية، وحقها في التعبير عن رأيها، ومطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها، لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة – رغم أهميتها – المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر، أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور والنهوض، لنصف المجتمع، وبالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل والمرأة معاً، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف، والتبعية، والفقر، والقهر، والاستبداد .

خاتمة البحث

في هذه الأيام الصعبة من تاريخ القضية الفلسطينية، والتي جاوزت كل الاعتبارات، نستذكر مقولة شاعرنا الكبير محمود درويش" ***على هذه الأرض ما يستحق الحياة: على هذه الأرض سيدة الأرض، أم البدايات، أم النهايات، كانت تسمى فلسطين، صارت تسمى فلسطين، سيدتي: استحق لأنك سيدتي، استحق الحياة"*** . يشكل الوعي بقضيتنا محور وجود للمرأة الفلسطينية كمواطنة تحمل الهم الوطني بكل تبعاته، كما تمثل هويتها الفلسطينية واحدة من أكثر الهويات المثيرة للمشاعر والتفاعلات، وذلك لأنها نمت عبر الضدية المباشرة مع المشروع الصهيوني، واختبرت على مر العقود الاقتلاع، وفقدان الأرض، والاحتلال والشتات، لقد تعايشت هوية المرأة الفلسطينية مع خطوط التماس، وولدت من فوهة التحديات المصيرية دون أن تعرف

ما الذي ينتظرها في اليوم التالي، فالأرض من حولها اهتزت كما لم تهتز في مكان آخر، بينما أحاطت بها السجون، وكبلتها حياة المخيمات، وحصار الأسلاك الشائكة والجدران العالية، وبأنها مواطنة لها هويتها التي تميزها عن باقي نساء العالم، لأنها أيقنت بأن دورها ليس فقط في الإنجاب كما قدر لها المجتمع.

المصادر

1-جهاز الإحصاء الفلسطيني (2023/3/7)، تعداد المرأة الفلسطينية. Pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=

2- الزيد عبد الكريم زيد (2006)، ***حب الوطن من منظور شرعي***، الرياض، دار إمام الدعوة، ص: 18-19.

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام(2003): نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص: 51-53.

4- حمزة، خضري (2010)، المواطنة استراتيجية للوقاية من الفساد المالي والإداري، ***مجلة علوم إنسانية***، السنة السابعة، العدد 45،ص:4.

5- ناصر، إبراهيم عبدالله (2004)، ***أصول التربية***: الوعي الإنساني، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن.

6- المجيدل، عبدالله (2008). ***التربية المدنية***: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية، الفكر السياسي، دمشق سوريا،ص:215.

7- البهواشي، السيد عبد العزيز(2000)، التعليم وإشكالية الهوية الثقافية في ظل العولمة ، **المؤتمر السنوي الثامن للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي " التربية والتعددية الثقافية مع مطلع الألفية الثالثة**) في الفترة27- 29 يناير 2000م ، القاهرة : دار الفكر العربي.

8- مجمع اللغة العربية :**المعجم الوسيط** ، المنوفية : مكتبة الصحوة ، د .ت، 1039.

9- Dubar, Claude.(2000), La crise des identities L'interpretation d'unemutation ; Le Lien Social. Paris: Press universitaires de France.

10- أشقر، أحمد(2008)، الهوية الفلسطينية إلى أين؟: ***نحو هوية عربية شاملة، بديلة للهوية الفلسطينية***، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، فلسطين.

11-Eric J. Hobsbawn, Terence O. Ranger.(1983). "eds.", The Inventions, Cambridge , Cambridge university Press.

12-Nora, Pierre. (1992). Les Lieux de memoire , Paris, Gallimard.

13-Hammami,Rema and Penny Johnson (1999) " Equality with a difference : gender and citizenship in transitional Palestine" Social Politics : International Studies in Gender, State & Society 6:314 – 343 .

14-Khalidi, Rashid(1997). Palestinian Identity ;The Construction of Modern National Consciousness ,(New York: Colombia University Press. P151.

15-Morin, Edgar,(1984). Sociologie , Paris , Fayard.

16- المجيدل، عبدالله (2001) التربية المدنية مدخل للارتقاء ببنية العلاقة بين الأسرة والمدرسة، ***المجلة التربوية*** ، العدد التاسع والخمسون، المجلد الخامس عشر.

17- ياسين، السيد(2001). ***المواطنة والعولمة***، التقرير الاستراتيجي العربي، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

18- كوثراني، وجيه(2004). ***هويات فائضة*** : مواطنة منقوصة: في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربيا، بيروت : دار الطليعة.

19-Amawi,Abla(2000), Gender and Citizenship in Jordan. In Suad Joseph (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East . Syracuse : Syracuse University Press.

20- عبد العاطي، صلاح (2007)، "*المرأة الفلسطينية بين الواقع والمأمول*"، الحوار المتمدن، العدد 1831، محور: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات.

21- هولت، ماريا (1996)،***النساء في فلسطين المعاصرة***: بين الصراعات القديمة والحقائق الجديدة، مؤسسة بآسيا، الطبعة1 .

22- أبو فاشة، وسيم عبد القادر(2004). ***تقييم برامج المنظمات النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية: بين عامي 1995-2000***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

23- كتاب، أيلين (2004)، ***الحركة النسوية الفلسطينية***، إشكاليات وقضايا جدلية، دورية دراسات المرأة، معهد المرأة، جامعة بيرزيت، المجلد2.

24- نزال، ريما (2006).***المرأة والانتخابات المحلية***: قصص نجاح، مؤسسة مفتاح: الطبعة الأولى، رام الله،ص:12-15.

25- التير، مصطفى عمر (2001)، ***العولمة وإمكانية النهوض بالتنمية البشرية*** ، في اجتماع الخبراء "العولمة والتعليم والتنمية البشرية ، جامعة الدول العربية ، فبراير .

26- بلقزيز، عبد الإله (1998)، ***العولمة والهوية الثقافية*** : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ندوة : العرب والعولمة، ص: 312.

27- الآغا، محمد هاشم (2002)، "***دور كليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة في تحقيق جوانب التربية المدنية لدى طلبتها***"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر،ص:4.

28- علقم، نبيل(2003)، ***الحواجز العسكرية الإسرائيلية***، مركز فلسطين للدراسات والنشر، رام الله، فلسطين،ص:42-45.

29- علقم، نبيل(2008)، الهوية الفلسطينية الى اين؟:***أساليب نفي الهوية الفلسطينية ووسائل حمايتها***، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، فلسطين، ص: 259-260.

30- العيلة، رياض(2007). واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة، ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث الإنسانية***، المجلد الواحد والعشرون، عدد واحد، نابلس، فلسطين ،ص:314-315.

31- عبدالرحمن، وفاء والزغير، هنادي وأبوديه، عالية(2008)، ***دور المرأة في الأحزاب السياسية في العالم العربي***: الحالة الفلسطينية.

32- جاد، إصلاح(2000). ***المرأة والسياسة***، المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت،ص:70.

33- الكواكبي، عبدالرحمن(1902). ***طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد***، ط (1)، أعيد طباعته في المطبعة العصرية حلب(1957).

34-الصباغ، زهير(2008)، الهوية الفلسطينية إلى أين؟ ***تحولات على الهوية الفلسطينية منذ نشوئها***، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، فلسطين، ص: 109.

35- عطية، علي سعود(1985)، ***الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني***، جمعية الدراسات العربية، القدس،ص:14.

36- البشتاوي، محمد محمود(2008)، الهوية الفلسطينية إلى أين؟: ***الهوية الفلسطينية في مائة عام(1907-2007)***، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، فلسطين.

37- سمارة، عادل(1991)، الرأسمالية الفلسطينية من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال، مركز الزهراء، القدس،ص:186.

38- الخليلي، غازي(1997). ***المرأة الفلسطينية والثورة***، بيروت: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية،ص:105.

39- خريشة، أمل(1999). ***تجربة التحول من إطار نسوي إلى مؤسسة أهلية***: الحركة النسائية الفلسطينية، مؤسسة مواطن: رام الله، فلسطين .

40- مجلة النهج – العدد 2 - شتاء 1995 – .